

عقد جلسة بمناسبة مرور "25" سنة على اتفاقية أوسلو

التشريعي: أوسلو اتفاقية أمنية بامتياز



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة صباح أمس على أرض محررة طيبة "نتساريم" سابقاً بحضور نواب الشعب الفلسطيني، وناقشت الجلسة تقرير اللجنة السياسية بالتشريعي حول آثار اتفاقية أوسلو على القضية الفلسطينية.

بدوره استهل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر الجلسة مؤكداً أن اتفاقية أوسلو أمنية بامتياز وقد أحقت الضرر البالغ بشعبنا وقضيتنا داعياً للتخلص منها والتحرر من تداعياتها المدمرة، منوهاً أنها خلفت آثاراً وتداعيات كارثية على بنية المقاومة في الضفة الغربية المحتلة.

بدوره حذر النواب من آثار اتفاقية أوسلو السياسية والأمنية المدمرة على القضية الفلسطينية، داعين للتخلص منها والاعلان عن إلغائها، لأنها كرست الاحتلال وبرزت له سلب الأرض، وعرض التقرير الآثار السلبية والخطيرة لاتفاقية أوسلو على صعيد الأرض والانسان الفلسطيني، هذا وأوصى التقرير بضرورة إلغاء الاتفاقية المشؤومة فوراً واستحداث حالة وطنية مجمع عليها بغية تجاوز

06 - 05 - 04 <<<

بحق شعبنا، ومحاكمة محمود عباس لإضراره بالمصالح الفلسطينية العليا.

الفلسطينية بكافة أشكالها، وتشكيل مرجعيات لها، ورفع دعاوي حقوقية على الكيان الصهيوني؛ لارتكابه جرائم حرب

آثارها، بالإضافة لإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية، والتي أضرت بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، ودعم المقاومة

دعت شعبنا للانتفاض في وجه المحتل

كتلة التغيير والاصلاح: قرار هدم الخان الأحمر تطهير

عراقي وتهجير قصري وإرهاب دولة

الفلسطيني والجهة الداخلية لمواجهة كل هذه المخططات الصهيونية الرامية لإخضاع شعبنا لإرادة المحتل وافقاده لأرضه ومقدساته وحرمانه من أبسط مقومات الحياة".

ودعت جماهير شعبنا إلى مواجهة هذه المخططات الصهيونية، وإلى إشعال جذوة انتفاضة القدس في كل نقاط التماس مع المحتل، داعية سلطة رام الله لاتخاذ خطوات عملية، والمسارعة لوقف التخابر والتنسيق الأمني مع العدو الصهيوني والكف عن ملاحقة المقاومة، ورفع يدها الثقيلة عن جماهير شعبنا لتواجه هذه السياسة الصهيونية الاجرامية، وإلا فإن السلطة ستكون شريكة مع المحتل في تمرير هذه المشاريع الاستيطانية وصولاً إلى صفقة القرن.

رفضت كتلة التغيير والاصلاح البرلمانية بشدة إصرار الاحتلال الصهيوني على هدم الخان الأحمر، واعتبرته دليل على عقلية الإرهاب والإجرام الصهيوني.

ووصفت الكتلة في تصريح صحفي لها، الاحتلال بممارسة العريضة والبلطجة في الخان الأحمر، وحرمان أهلنا من أبسط مقومات الحياة وإخضاعهم لنكبات متعددة والإصرار على تهجيرهم. واعتبر التصريح أن السياسة الصهيونية الخطيرة تأتي في سياق التوسع الاستيطاني للمستوطنين الغزاة على حساب أهل الأرض الأصليين، وبهدف إحكام القبضة الاستيطانية والأمنية على الضفة الغربية والقدس.

وأضافت الكتلة: "إننا نؤكد على ضرورة توحيد الموقف

النائب جهاد طمليه: وقف أنشطة الأونروا لن ينهي الصراع

بما في ذلك المدارس والعيادات الصحية ومراكز الخدمات.

وأضاف طمليه، في تصريح صحفي، لم يكن للصلف الإسرائيلي أن يبلغ هذا المدى من البذاءة؛ لولا وجود شخص مثل "ترامب" يدفع بالعالم بعنجهية مدمرة نحو المجهول، مؤكداً سعي الإدارة الأمريكية لتصفية ملفات الوضع الدائم

وفي مقدمتها القدس، واللجئين وحق العودة، وحل الدولتين، وحدود العام 1967، ومنع المستعمرات الشرعية التي تنشدها إسرائيل، لن يحول إسرائيل إلى دولة طبيعية، ولن ينهي الصراع العربي الإسرائيلي، بل سيؤجج نيرانه وسيدفع به لولوج محطات لم يدخلها من قبل وسيوسع من نطاق الاشتباك مع المحتل الإسرائيلي.



استهجن النائب عن كتلة فتح البرلمانية، جهاد طمليه، صمت المؤسسات الدولية، إزاء نية دولة الاحتلال الإسرائيلي وقف أنشطة "الاونروا" في مدينة القدس المحتلة، معتبراً ذلك خطوة جديدة تتخذها دولة الاحتلال في مشوار إدارة ظهرها للمجتمع الدولي ومؤسساته، وتنكرها للنظام التي تعاقبت أمم

الأرض على العمل بهديها، وهي تقوم نظراً لشعورها بالافتقار بالدعم الأمريكي الأعمى لها.

وهاجم النائب طمليه، تصريحات رئيس بلدية الاحتلال في مدينة القدس التي أكد فيها أنه بصدد إعداد خطة سيقدمها لرئيس الوزراء الإسرائيلي تتضمن إجراءات لوقف أنشطة "الاونروا"، وإغلاق جميع مؤسساتها

نواب: التنسيق الأمني خيانة والاعتقالات

السياسة مرفوضة وطنياً

07 <<<

النائب سيد أبو مسامح يثمن دور

تركيا الداعم لفلسطين

03 <<<

دعا لوقف عربية وإسلامية لمواجهة المخططات الصهيونية النائب أبو حلبية: الاحتلال أعد مخططاً لتكثيف اقتحاماته للمسجد الأقصى

قراهم بهدف تنفيذ مخطط ترحيل العديد من قرى البدو في منطقة القدس لخارج المدينة المقدسة وبالتالي تهويد المدينة وطمس معالمها الإسلامية. ودعا أبو حلبية، لوقف فلسطينية عربية إسلامية لمواجهة المخططات الصهيونية، مطالباً أهالي الخان الأحمر وأهالي مدينة القدس بشد الرحال بصورة مكثفة للمسجد الأقصى لمواجهة المخططات الصهيونية، وافشال طموحات العدو الصهيوني الرامية



أكد النائب في المجلس التشريعي أحمد أبو حلبية، أن الاحتلال الصهيوني أعد مخططاً لتكثيف الاقتحامات الصهيونية في الأعياد اليهودية ليتم السماح لمئات المستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى، مشيراً إلى أن الاحتلال سمح للمستوطنين إقامة الصلوات داخل المسجد بصورة علنية.

ونوه النائب أبو حلبية، في تصريح صحفي صدر عنه مؤخراً، لخطورة هذه المخططات التي تسعى لتدنيس المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى، مستنكراً الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وإقامة الصلوات اليهودية في باحات المسجد الأقصى ومحاولات رفع العلم الصهيوني داخل المسجد الأقصى. وأوضح أن خطورة هذه المخططات يتزامن مع تهجير أهالي الخان الأحمر، وهدم منازلهم وترحيلهم من

لتزوير المعالم الإسلامية. وطالب السلطة الفلسطينية بتفعيل الدور القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الصهيونية في المحاكم الدولية ومقاضاتهم على هذه الجرائم الخطيرة بحق المدينة المقدسة وأهلها، وعلى الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية عامة.

دعا لعزل الرئيس سياسياً البردويل: لا أمل إطلاقاً في التصالح مع شخص يحاصر غزة

وتابع "مسيرات العودة ورقة، وما تملكه المقاومة ورقة والإرادة الشعبية والوعي ورقة والأمن والاستقرار الاقليمي ورقة، وجميع هذه الأوراق يمكن تفعيلها في لحظة ما". وأكد أن الأشقاء المصريين يدركون أنه لا مجال للمصالحة بهذا الشكل الذي تريده حركة فتح وسلطة رام الله، مشيراً إلى أن حركته مستعدة للانتخابات بكافة مستوياتها بالرغم من أن عقوبات السلطة ما زالت مستمرة. ودعا البردويل كافة أبناء الشعب



قال عضو النائب صلاح البردويل، إنه لا أمل إطلاقاً في التصالح مع شخص يحاصر غزة، مؤكداً أن الجهود المصرية لرفع الحصار عن القطاع أفشلت بواسطة رئيس السلطة محمود عباس.

وأوضح البردويل في تصريحات أدلى بها خلال مقابلة مع قناة الأقصى الفضائية، أن الحصار سينكسر رغم رفض السلطة الفلسطينية، مؤكداً امتلاك أوراق لتحقيق ذلك.

وأضاف "عباس" وسلطته يربطان رفع الحصار عن غزة بصفقة

القرن رغم المشاركة في تطبيقها بهدف تصفية القضية الفلسطينية، موضحاً أن حماس تعمل بالتوازي في قضيتي التهدئة والمصالحة الفلسطينية، وذلك بمساعدة وتعاون العديد من الفصائل والأطراف الإقليمية.

الفلسطيني إلى وقفة جادة لعزل الرئيس عباس عن تمثيله في كافة المحافل الدولية وفرض العزلة السياسية عليه ومنعه من تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل والمؤسسات الدولية لأنها باتت عدواً للشعب الفلسطيني وليس رئيساً له.

بري يطالب باجتماع عاجل للجامعة العربية لاتخاذ قرار بتمويل "الاونرو"

السياسة المرسومة بعدم التدخل في الشأن الداخلي اللبناني، وحماية الوجود الفلسطيني والوقوف على مسافة واحدة من الجميع.

وقال بري: "إن قرار ترمب، بشأن القدس، وحجب المساعدات عن الأونرو، وغير ذلك من إجراءات وقرارات معادية للشعب الفلسطيني كلها تستوجب تحركاً فلسطينياً لبنانياً مشتركاً".

يكون هو توحيد القوى الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي وكل هذه المؤامرات والمخططات. وشكر بري، كل الفصائل والقوى الفلسطينية التي أبدت تجاوباً مع جهوده التي يبذلها، والتي تكلمت بالإعلان عن وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية على الساحة اللبنانية، منوهاً إلى أنها حملت عناوين عدة، أولها تحييد الساحة عن أي خلافات وتجادبات، واتباع



اللقاء هو الضوء الوحيد في هذا الزمن الأسود.

وأضاف بري، في مستهل اللقاء أن ما حصل من قرارات أميركية بدءاً بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة وليس انتهاء بحجب الأموال عن "الاونرو"، كله يسير نحو إلغاء حق العودة للفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية.

وشدد على أن الرد الأول الذي يجب أن

طالب رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، باجتماع عاجل للجامعة العربية من أجل اصدار قرار بتمويل "الاونرو" بعد القرار الأميركي بحجب التمويل عنها.

وأكد بري، أمام وفد ضم كل القوى والفصائل الفلسطينية في لبنان، لمناقشة توقيع وثيقة الوحدة الوطنية على الساحة اللبنانية، بجهود شخصية يبذلها بري وقيادة حركة "أمل"، أن هذا

البرغوثي: حق شعبنا بإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين ليس قابلاً للمساومة



التأجيل في توحيد كل الفلسطينيين لمواجهة هذه المؤامرة، وما يسمى بصفقة القرن، التي تطبق فعلياً على الأرض".

ودعا الدول العربية والإسلامية وأصدقاء الشعب الفلسطيني كافة لرفض الإجراءات والمؤامرات الأمريكية التي تستهدف الشعب والوطن والقضية، وضرورة العمل على افشالها والوقوف في وجهها ومناصرة حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

وصف النائب في المجلس التشريعي مصطفى البرغوثي، التصريحات الإسرائيلية والأمريكية التي تحاول إعادة طرح مشاريع كوندرا لية كبديل لإنهاء الاحتلال بالكامل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بأنها جزء من حملة تنبها هو وفريق ترمب، الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، والغاء حق العودة، وبالتالي تهويد الضفة الغربية بما فيها القدس. وقال البرغوثي: "إن مشاريع تنبها هو تستهدف ليس فقط حقوق الشعب الفلسطيني، بل والمس باستقرار المملكة الأردنية من خلال العودة لفكرة شارون البائدة بخلق وطن بديل للفلسطينيين".

وحذر البرغوثي، من خطورة تصاعد الهجمات على حقوق الشعب الفلسطيني بهدف تصفيتهم، مضيفاً أن الإجراءات الأخيرة في القدس، والهجمة على وكالة الغوث الدولية، والتصاعد الاستيطاني الشرس، و اقرار قانون القومية اليهودي العنصري، تؤشر إلى النية الحقيقية للحركة الصهيونية بممارسة التطهير العرقي مرة أخرى ضد الشعب الفلسطيني، وسلب الفلسطينيين في فلسطين حق الإقامة والمواطنة في وطنهم، وجعلهم غرباء فيه، و الحاقهم بدول أخرى إضافة إلى تحميل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين لهذه الدول.

وقال البرغوثي: "لم يعد هناك مجال للتراخي أو

الخطري: الأمن الغذائي لمليون لاجئ بغزة مهدد بفعل وقف المساعدات الأمريكية



باقية. وأشار إلى أهمية إقامة مشروعات تشغيل في غزة للتخفيف من أزمة البطالة، التي وصلت بين الشباب لحوالي 62% وهي نسبة مرعبة جداً، داعياً لاحترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

قال النائب جمال الخطري: "إن الأمن الغذائي والصحي والتعليمي لمليون لاجئ في قطاع غزة، مهدد بفعل وقف المساعدات الأمريكية لوكالة الغوث الدولية (أونرو)، حيث إنهم يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة لهم. وأضاف الخطري: في ظل الإجراءات والقرارات الأمريكية، فإن الأمن الغذائي والصحي والتعليمي، مهدد ما ينذر بنكبة جديدة للاجئين في حال لم يتم تدارك هذا الواقع بشكل عاجل وسريع لتفاديه، بالنظر للحالة غير المسبوقة في السوء والتدهور القائم أصلاً في كل مناحي الحياة الإنسانية والاقتصادية والتعليمية والصحية والزراعية.

ودعا الخطري في تصريح صحفي، إلى موقف واضح من المجتمع الدولي بالإبقاء على وكالة (أونرو) وخدماتها دون تقليص، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي منحتها التفويض للعمل داخل فلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

وأكد على ضرورة دعم المجتمع الدولي العاجل لموازنة (أونرو) بما يغطي العجز الناتج عن قطع المساعدات الأمريكية، بسبب سوء الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للاجئين، خاصة في قطاع غزة، بسبب الحصار الإسرائيلي الممتد للعام الثاني عشر على التوالي، تخللها ثلاثة حروب مدمرة ما زالت آثارها



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

اتفاقية أوسلو الأخطر على القضية الفلسطينية

لم يعد هنالك مجال للشك في أن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية منتهي الولاية القانونية والدستورية منذ عام 2009، يمارس الدور الأكثر خطورة في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ويعمل بمنطوق الوكالة الجامعة المشتملة على تنفيذ إرادة البغي والعدوان والحصار، إقليمي ودوليا، ويحاول أن يظهر بمظهر الرئيس الحريص على مصالح شعبه عبر اجترار مواقف سياسية وشعارات إعلامية شكلية ذات طابع نظري مجرد مناوئة لصفقة القرن، فيما تبرهن أفعاله المخرية وصنائه المجرمة على أنه أحد أهم وأخطر الأدوات لتنفيذ هذه الصفقة من خلال قهر شعبنا الفلسطيني على قبولها والاستسلام لها عبر إذلاله وتركيبه ومحاربة مقاومته الباسلة ونزع سلاحها وقتل روح الإيمان والثورة في نفوس الأجيال الفلسطينية المختلفة.

من هنا لا يمكن الصمت أو السكوت على جرائم عباس الذي أوغل في حقوق ودماء وكرامة ومقدرات شعبنا الفلسطيني وتسبب في بلوغ أوضاعنا المعيشية حد الكارثة وحافة الجحيم، ووضع نفسه في خانة العداة لآمالنا وطموحاتنا التحررية، واستمات في الدفاع عن الاحتلال والتوافق مع سياساته بنسبة 99% باعتراف عباس نفسه.

وبين يدي الذكرى السنوية الـ 25 لتوقيع اتفاق أوسلو المشؤوم، والذكرى السنوية الـ 13 للانسحاب الصهيوني المذل من قطاع غزة، يتجلى بوضوح مدى الفارق بين الذلة والعرزة، وبين الكرامة والاستسلام، وبين فريق عاش على دماء شعبه وارتضى الدنية والانزهاام وفريق آخر عاش على البذل والعطاء والتضحيات وجعل من نفسه وكل ما يملك وقودا للثورة والنضال والتحرير.

لقد عانى شعبنا الفلسطيني ما عانى في ظل أوسلو، وتقهرت مسيرته الوطنية وانكفأت مسيرة التحرر الوطني إلى الخلف، وارتدت الوطن الفلسطيني بالكامل لإرادة ومشيئة الاحتلال في كل شيء، وتمزقت وحدتنا الوطنية، وتفتت النسيج الاجتماعي الفلسطيني عبر حملات القمع والتفوق على الحريات الخاصة والعامة، وهوربت المقاومة وضربت بناها التحتية وتم عسكري المجتمع الفلسطيني، فيما لم تجن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح التي قادت ودعمت مسيرة أوسلو إلا تآكل الحقوق والثوابت الوطنية، ومنع إجراءات وسياسات الصهاينة الشرعية والقبول دوليا، وتجرع الإذلال والمهانة على حواجز الاحتلال! لم يكن أوسلو إلا اتفاقا من جانب واحد، فقد داسته صواريخ وجنازير الاحتلال منذ زمن، فيما تصر السلطة على تطبيقه والإصرار على تنفيذ شقه الأمني بكل دقة بشكل يعاند منطق الواقع، ويخالف أبسط أبجديات الحقوق الوطنية.

في المقابل، ضربت المقاومة الفلسطينية نموذجا وطنيا فريدا في التمسك بالحقوق الوطنية ومواجهة الاحتلال ومشاريعه العنصرية، وأجبرته على الانسحاب والخروج الدليل تحت حراب المقاومة دون أي ثمن سياسي.

لذا، وفي ظل إصرار عباس على مواقفه وسياساته المعادية لحقوقنا الوطنية ومحاربتة للمقاومة وإصراره على نزع سلاحها في إطار التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال والإساءة البالغة لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني ورفض المصالحة الوطنية وفرض العقوبات الإجرامية على قطاع غزة وأهله الصامدين، وتيهيته البيئة الوطنية لتمرير صفقة القرن وتنفيذ المخطط الصهيوني - الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية، فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو الكل الوطني الفلسطيني للتصعيد المقاوم ضد الاحتلال وخصوصا مسيرات العودة وبناء برنامج وطني كفاحي قادر على ابطال المخططات الصهيونية ضد شعبنا.

إن الخطوة الأهم التي ينبغي أن يتداعى لها كل أبناء شعبنا، قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومنظمات مجتمعية وشرائخ شعبية، تكمن في مواجهة النهج الكارثي لعباس وزمرته، والعمل على تكريس استراتيجية فلسطينية جديدة لمجابهة الاحتلال ومخططاته التصفية لوطننا وقضيتنا، بعيدا عن مظاهر الانهزام النفسي والقيمي، وبعيدا عن الارتهاان للإملاءات والضغط والمؤثرات الخارجية.

وختاما.. فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد للعالم أجمع أن محاولات إذلال وتركيب شعبنا وإخضاعه لمنطق التهديد والوعيد واستمرار الضغط والمساومة والابتزاز لن تجدي نفعا على الإطلاق، كما نؤكد أن محمود عباس بسيرته السوداء المخرية سيرحل ويذوي من ذاكرة شعبنا، ولن يستطيع أحد أيا كان أن يقف في وجه شعبنا أو يتصدى لإرادته الحية مهما بلغ رهانه على أجهزة الأمن القمعية المرتبطة بالأجهزة الأمنية الصهيونية، لأن طوفان الثورة الشعبي عندما يثور ويهيج سيأكل الأخضر واليابس، وحينها لا ينفع الندم.

النائب أبو مسامح يثمن دور تركيا الداعم لفلسطين



عدة جمعيات تركية تعمل من أجل خدمة ودعم فلسطين، ومنها الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين "فيدار"، ومؤسسات "كوتاد"، وجمعية "أوندر"، ومؤسسة "التوعية بالقدس"، وقد حضر المخيم رؤساء تلك الجمعيات والمؤسسات، وقدموا محاضرات وندوات تناولت قدسية فلسطين ومكانة المسجد الأقصى المبارك في العقيد الإسلامية. هذا وشارك في المخيم خمسون شابا تركيا من مختلف المحافظات التركية، واستمر لمدة أسبوع كاملاً.

المركزية للشعوب الإسلامية. وأشاد بالدور السياسي الذي تمارسه الجهات التركية الرسمية، داعياً رئاسة الجمهورية للسعي نحو ادانة الاحتلال في المحافل الدولية والعمل على رفع حصار غزة والتخفيف عن أهلها الذين أنفكهم الحصار المفروض عليهم منذ أكثر من عقد من الزمان. ونوه أبو مسامح، للدور الإغاثي والاجتماعي الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية التركية بالتعاون مع نظيراتها من المؤسسات الفلسطينية. ومن الجدير ذكره أن المخيم نظمه

ثمن النائب سيد أبو مسامح، دور تركيا الداعم للشعب والقضية الفلسطينية، داعياً الشباب الأتراك للمزيد من العمل من أجل فلسطين، جاء ذلك أثناء محاضرة ألقاها أمام المشاركين بمخيم شبابي، نظمه مؤسسات وجمعيات تركية نصرته للشعب الفلسطيني، بمدينة كارابوك في قرية أوجولار. وحث النائب أبو مسامح، الشباب الأتراك على الاستمرار بالعمل لأجل القدس وفلسطين مثمناً دورهم في دعم قضايا الأمة الإسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين التي يعتبرها الأتراك القضية

العبادة: تعزيز الانتماء الوطني عند الجيل ضرورة ملحة



للتصبح الحاجيات الحياتية اليومية هي الهم الأكبر، لافتاً لما يعانيه وطننا العربي نتيجة الاستبداد السياسي الذي يولد مظاهر الكراهية والعنف التي نعاني منها والتي تسببت في تراجعنا ثقافياً، ونمو الفكر المنحرف والمتطرف في مجتمعاتنا العربية. وأوضح أن هدف كل الصراعات في المنطقة هو إبقاء الإقليم مشتتاً حتى تنهار مقوماته فيسهل تمرير مخططات التقسيم وسرقة الثروات، لذا من الضروري التعاون والتكامل لرد المخططات والمؤامرات التي تحاك ضدنا.

الوطني عند الطلبة ضرورة ملحة في ظل سعي العديد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية لإفساد الجيل. ونوه العبادة، إلى أن الحضارة لا يمكن أن تبنى دون الشباب، وأن جريتنا لن ننالها دون دور فاعل لهم، مشيراً إلى أن النهضة الثقافية لمجتمعنا الفلسطيني والمجتمعات العربية والإسلامية هي المستهدفة، وأن أعداء شعبنا وأمتنا يسعون لطمس هويتنا وحضارتنا الأصيلة. وأشار إلى أن جميع الضغوط التي تتعرض لها المجتمعات العربية والإسلامية من الداخل والخارج تهدف لتحويل أولوياتها

شارك النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني يحيى العبادة، في ورشة عمل نظمتها هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظة خان يونس تحت عنوان "العمل الطلابي الواقع والمأمول"، وحضرها لفييف من الضباط العاملين بالهيئة وعدد من المسؤولين بوزارة الداخلية. وقدم النائب العبادة، مجموعة من المحددات التي تعزز الانتماء الوطني عند الجيل، بهدف استخدامها من قبل المحاضرين لتوعية الطلبة بحضورهم ومستقبلهم، مؤكداً أن الارتقاء بالحس

بمناسبة مرور "25" سن

التشريعي يعقد جلسة على أراضي محرر

"بحر": أوصلو اتفاقاً أمنياً هدفه حماية الكيان الصهيوني وملاحقة المقاومة من خلال التنسيق الأمني



على القضية الفلسطينية، وحذر النواب من آثار اتفاقية أوصلو السياسية والأمنية المدمرة على القضية الفلسطينية، داعين للتخلص منها والاعلان عن إلغائها، لأنها كرست الاحتلال وبررت له سلب الأرض، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة صباح أمس بمناسبة مرور "25" سنة على توقيع اتفاقية أوصلو، وذلك على أرض محررة طيبة "نتساريم" سابقاً بحضور نواب الشعب الفلسطيني، وناقشت الجلسة تقرير اللجنة السياسية بالتشريعي حول آثار اتفاقية أوصلو



"النواب": أن الأوان للتخلص من أوصلو وإلغائها والتحرر من آثارها السياسية والأمنية المدمرة

يرفضون الإقرار بالفشل، ويصرون على التنسيق والتعاون الأمني ورفض المصالحة والشراكة الوطنية ورفض العقوبات الإجرامية على غزة وأهلها.

وحذر من الجهود المحمومة والمشاريع السياسية السوداء لتصفية القضية الفلسطينية وخاصة تمرير صفقة القرن، داعياً الكل الوطني الفلسطيني الوقوف صفاً واحداً في وجه الاحتلال الصهيوني ومخططات ترابم التصفوية حتى اسقاطها. وأكد أن التشريعي يعتبر أن اتفاقية أوصلو باطلة

واعتقال وملاحقة المقاومين والأسرى المحررين وترك مدن وقرى ومخيمات الضفة ساحة مستباحة لبطش وعدوان وعريضة الاحتلال ومستوطنيه. ورفض بحر، ربط اتفاقية باريس الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، وجعله تابعاً له ورهنماً لإرادته، الأمر الذي أدى إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني.

فريق مهزوم

واعتبر بحر، أن عباس وفريقه مهزومين غير أنهم

وحركة فتح بوجود الكيان الصهيوني وأقرت باغتصابه لحقوقنا المشروعة وتنازلت بموجب ذلك عن 78% من أرض فلسطين مقابل حكم ذاتي هزيل. وأشار إلى أن اتفاق أوصلو لم يكن إلا اتفاقاً أمنياً بامتياز هدفه حماية الكيان الصهيوني وملاحقة المقاومة الفلسطينية من خلال التنسيق والتعاون الأمني.

مندداً بآثار التعاون الأمني وتداعياته الكارثية على بنية المقاومة بالصفة الغربية، لافتاً لاغتيال

بدوره أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، أحمد بحر، في مستهل الجلسة أن الحقوق والثوابت الفلسطينية لا يمكن أن تسقط بالتقدم ولن تضيع ما دام وراءها مطالب وأن المقاومة بكل أشكالها هي الخيار الاستراتيجي الكفيل باسترداد الحقوق المغتصبة وكسب الاحتلال عن أرضنا ومقدساتنا.

الاعتراف الخليلي

وقال بحر: "خمسة وعشرون عاماً مرت على اتفاق أوصلو المشؤوم الذي اعترفت فيه منظمة التحرير

نتيجة على اتفاقية أوسلو

طيبة ويدعو للتخلص من اتفاقية أوسلو



"الزهارة": اتفاقية أوسلو كانت بمثابة مك للاحتلال للتنازل عن الحقوق والثوابت ومبرر لسلب الأرض

محمود عباس وهو مهندس هذا الاتفاق.
3. تشكيل فريق يضم نخبة من السياسيين والبرلمانيين والقانونيين والاقتصاديين الفلسطينيين والدوليين لدراسة تبعات إنهاء هذه الاتفاقية وإبطالها أمام المحافل الدولية لمخالفاتها لأبسط قواعد القانون الدولي.
4. مراسلة كافة برلمانات العالم للضغط على حكوماتها لإجبار الاحتلال لوقف تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على الفلسطينيين واحترام قواعد القانون الدولي.
5. توافق الكل الفلسطيني على برنامج وطني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الفلسطينية "الإنسان، والأرض، والعقيدة، والمقدس".
6. بناء خطة وأدوات فلسطينية موحدة؛ لمواجهة مشاريع التسوية، والنهوض بمشروع تحرير الوطن الفلسطيني كله.
7. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها على أسس وطنية سليمة بما يخدم القضية الفلسطينية، أو إيجاد أطر جديدة؛ تحقق هذه الغايات السامية.
8. سحب اعتراف منظمة التحرير بالاحتلال الصهيوني والتأكيد على بطلان هذا الاعتراف.
9. تجريم كافة أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال المحرّم شرعاً، والمجرم وطنياً.
10. إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية، والتي أضرت بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.
11. دعم المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها، وتشكيل مرجعيات لها.
12. رفع دعاوى حقوقية على الكيان الصهيوني؛ لارتكابه جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وانتهاكه للاتفاقيات الدولية.
13. دعوة الدول العربية وغيرها؛ لسحب اعترافها بالاحتلال الصهيوني، وقطع كافة علاقاتها معه والتأكيد على أن فلسطين أرض عربية إسلامية شرعاً وقانوناً وأن التنازل عن أي شبر فيها هو جريمة خيانة عظمى تستوجب الملاحقة القضائية بحق من يقوم أو يساعد على ذلك.

مداخلات
النواب

صفحة 06

الدولية وخاصة حقهم في الاستقلال والسيادة.
2. منحت الاتفاقية الكثير من الحقوق للاحتلال لمطاردة وملاحقة أبناء شعبنا، كما صادرت حق أبناء شعبنا في المقاومة.
3. حرمت الاتفاقية شعبنا من حقهم في العودة الي أراضيهم الذين هجروا منها قسراً في مخالفة واضحة وصريحة لقرارات الأمم المتحدة.
4. أقرت الاتفاقية بحقوق العصابات التي احتلت الأرض بالقوة وسيطرت عليها واستوطنتها بدون وجه حق خلافاً لأحكام القانون الدولي.
5. قيدت الاتفاقية حرية الحركة أمام شعبنا وحرمته من حقه في الحصول على الكثير من السلع والخدمات ومنع استيراد العديد من المعدات والأدوات اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية والطبية بينما سمحت بإدخالها للمغتصبين الصهاينة.
6. أثرت الاتفاقية سلباً على الحياة البرلمانية الفلسطينية، فالمجلس التشريعي الذي انشئ خلال الحقبة العثمانية تم إهماله في الاتفاقية وحاول الاحتلال استبدال هذا المجلس بمجلس تنفيذي يقوم بالمهام التشريعية والتنفيذية معاً.
7. وفقاً لقواعد القانون الدولي فإن تقسيمات المناطق الفلسطينية الى مناطق A, B, C هي تقسيمات باطلة وتخالف قواعد القانون الدولي.

المحور الاقتصادي

شكل اتفاق أوسلو جريمة اقتصادية متكاملة الأركان؛ فلقد كان مدخلا للكيان الصهيوني بربط الحالة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية بالحالة الصهيونية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لاقتصاد المحتلين، ومهدد اتفاق أوسلو للتوقيع على اتفاقية باريس، والتي تضمنت شروطاً مجحفة جداً بحق الفلسطينيين، حظرت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والعلاقات الاقتصادية مع الكثير من الدول، ووضعت الضرائب الفلسطينية كورقة ضغط في يد دولة الاحتلال، وكانت مدخلاً لتقييد، وحصار الشعب الفلسطيني، بحيث يتم ربط الإجراءات الاقتصادية بالإجراءات الأمنية الخاصة، وفق الملحق الأمني لاتفاق أوسلو، وربط الاقتصاد الفلسطيني بالكيان، بحيث يتحكم في عملية التجارة والصناعة، وعملية الإنتاج وفق رؤيته ومصالحه، وأتاح له تشكيل مجموعات مصالح اقتصادية مرتبطة بشخصيات وازنة، ومسئولة في السلطة الفلسطينية؛ مما انعكس كل هذا على المجتمع الفلسطيني، وتدمير البنية الاقتصادية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

التوصيات

1. دعوة كافة الفصائل الفلسطينية للاجتماع على وجه السرعة والخروج بموقف واحد وموحد لتبني وثيقة رسمية فلسطينية نعبر فيها عن رفضنا للاستمرار بالعمل بموجب اتفاق أوسلو المشؤوم واعتبار هذه الاتفاقية كأن لم تكن وهي اتفاقية باطلة وفقاً لقواعد القانون الدولي.
2. وضع الية لملاحقة ومحاسبة كل من ساهم في التوقيع أو العمل بهذه الاتفاقية وعلى رأسهم

الفلسطينية، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق الاحتلال الإسرائيلي بالوجود على المناطق التي احتلتها عام 1948م، أي ما نسبته (78%) من أرض فلسطين.
4. لقد شجع الاتفاق المشؤوم على تمدد الاستيطان في الضفة والقدس؛ حيث كشفت إحصائيات فلسطينية النقاب على أن عدد المستوطنين تضاعف في الضفة الغربية المحتلة (7) مرات منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو.
5. جاءت إحصاءات وحقائق بعد مرور (50) عاماً على النكسة أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية ارتفع من (111 ألفاً) إلى (750 ألفاً) بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

الآثار السياسية الخطيرة لاتفاق أوسلو

1. الاعتراف الفلسطيني فيما عُرِف بـ"حق الكيان الإسرائيلي في الوجود ضمن حدود أمانة"، هذا الاعتراف الجريمة لم يقترن باعتراف الاحتلال الصهيوني بدولة فلسطينية.
2. لقد كان الهدف من اعتراف الاحتلال الإسرائيلي بالمنظمة إضفاء طابع شرعي على الاعتراف الفلسطيني بالكيان المحتل، وعلى اتفاق أوسلو، والاتفاقيات المتفرعة عنه، كما استثمرت دول الاحتلال الاعتراف بالمنظمة؛ لإلغاء بنود في ميثاق منظمة التحرير، وهي سابقة غريبة من نوعها.
3. شكل اتفاق أوسلو تغلغلاً لفكرة التسوية للقضية الفلسطينية عند جميع الدول العربية، وتراجعت المواقف العربية تجاه الصراع، وبالتالي شكل ذلك ضغطاً لإنهاء دور منظمة التحرير ككيان سياسي معترف به دولياً وقد تجسد ذلك أخيراً بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.
4. ساعد الاتفاق المشؤوم في وضع مسوغات سياسية وقانونية؛ لنقل حالة الصراع مع الكيان الصهيوني إلى حالة قبول، واعتراف بوجوده. ومنع تبريراً لبعض الدول العربية للدخول في عملية تسوية، وتطبيع سياسي، واقتصادي، وثقافي مع الكيان الصهيوني المحتل.

أثره على المقدسات الإسلامية والمسيحية

كان من التداعيات السياسية لاتفاق أوسلو عملية ترتيب وتنسيق الإجراءات بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة من خلال القوانين، والقرارات التي أصدرتها الولايات المتحدة بالاعتراف بضم القدس للكيان الصهيوني، والتي بدأت عام 1996م، وتم نقل السفارة الأمريكية للقدس التي هي ثالث أهم حرم لمباري مسلم في العالم اليوم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أدت الاتفاقية الى تكريس إجراءات وترتيبات أمنية أدت الي التقسيم الزمني والمكاني لكل من المسجد الأقصى المبارك والحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، واغلاق بعض الكنائس أمام المصلين المسيحيين في مدينة القدس.

المحور القانوني

1. لم تراخ اتفاقية أوسلو الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها كافة الاتفاقيات والمواثيق

وكانها لم تكن، محملاً محمود عباس المسؤولية عن آثارها المدمرة لقضيتنا، داعياً لملاحقة عباس وزمرته قضائياً بتهمة الخيانة العظمى وفقاً للقانون الفلسطيني.

تقرير اللجنة السياسية

بدوره تلا رئيس اللجنة السياسية بالمجلس التشريعي النائب محمود الزهار، تقرير لجنته حول الآثار الخطيرة لاتفاقية أوسلو المشؤومة بعد مرور 25 سنة على توقيعها، وفيما يلي عرضاً لأهم ما جاء في التقرير.

الثوابت الفلسطينية

أكد التقرير أن اتفاق أوسلو المشؤوم قد مس بصورة خطيرة بحقوق الإنسان الفلسطيني؛ المسلم والمسيحي، في ثوابته الإنسانية الخالدة، وعلى كل الأصعدة المتمثلة في "الإنسان، وأرضه، ومقدساته، وعقيدته.

وندد الزهار في تقريره بشرعنة اتفاق أوسلو وجود ما يسمى بـ"إسرائيل"، الأمر الذي شكل انعطافاً خطيراً في مسار معاكس للحقوق الفلسطينية "الدينية، والتاريخية، والسياسية"، رافضاً ما ترتب هذا الاتفاق من اتفاقيات أمنية؛ جعلت من التخابر مع العدو عملاً مقدساً، واتفاقيات اقتصادية؛ قيدت قدرات الشعب الفلسطيني في شتى المجالات، وحرقت بوصلة الكفاح، والنضال للشعب الفلسطيني.

ولفت إلى ما أعقبه اتفاق أوسلو من حالة التخاذل العربي، والتآمر الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني؛ واصفاً الاتفاق بمثابة صك بالتنازل عن الحقوق، والثوابت.

أثر الاتفاق على الإنسان

وحدد التقرير أخطار اتفاق أوسلو المترتبة على الإنسان الفلسطيني بما يلي:

1. عدم قدرة اللاجئين الفلسطينيين على العودة لأرضهم؛ لأنها أصبحت خارج إطار الصراع.
2. لقد شدد الاتفاق المشؤوم على مصطلح "نبذ العنف"، وإلغاء كافة أشكال المقاومة برغم من شرعية هذه المقاومة وفقاً لقواعد القانون الدولي.
3. تنكر الاتفاق للاجئين الفلسطينيين، وحاول تقليص أعدادهم، بالإضافة لمحاولات توطئتهم في البلدان التي يعيشون بها، وذلك من خلال قطع المساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ تمهيداً لإنهاء دورها وإلغاء حق العودة.

أثره الخطير على الأرض

1. تركيز الاحتلال الصهيوني على رفض إقامة دولة فلسطينية، والعمل لي تقويض مقومات هذه الدولة بوسائل متسارعة، عبر شبكة طرق التفافية؛ مزقت الوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية.
2. أعطى اتفاق أوسلو تبريراً سياسياً للكيان الصهيوني؛ ليقوم بأعمال سلب، ونهب للأرض الفلسطينية، وفرض الأمر الواقع في إطار اعتراف دولي بموافقة الفلسطينيين على هذه الصياغة.
3. مست اتفاقية أوسلو بصورة خطيرة جداً الأرض

مداخلات النواب

وحولتها من قضية سياسية إلى قضية إنسانية بحاجة لحل وتعويض، واليوم مؤامرة كبرى على اللاجئين.

وأوضح أن المخرج من حالة الانقسام إعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها المختلفة على أسس وطنية بما يحافظ على ثوابت شعبنا، داعياً الفصائل والقوى الحية لنزع الشرعية عن أصحاب مشروع أوصلو الكارثي وتشكيل قيادة وطنية تتبنى برنامجاً وطنياً مقاوماً ومحافظاً على الحقوق والثوابت، وقال: "رغم كل المؤامرات على قضيتنا نطمئن أبناء شعبنا وامتنا أننا حتماً عائدون إلى بلانا والاحتلال إلى زوال".

قيادة فاشلة



بدوره قال النائب صلاح البردويل، إن شعبنا تورط خلف قيادة فاشلة ورطتنا بالتنازل عن 91% من أرض فلسطين، والان الدولة التي يبحث عنها فريق أوصلو ستقوم على ما نسبته 9% من أرضنا التاريخية، محذراً من أن هذه

المعركة الوهمية الكاذبة التي يخوضها فريق أوصلو الذي يسوق أن ثمة صفقة قرن تريد تصفية القضية وأن المقاومة متورطة في هذه الصفقة. وتابع: "قادة الوهم يريدون تشويه المقاومة في غزة، وتشويه التحالف الوطني الكبير حول خيار المقاومة، لذلك دخلت علينا بوهم كبير اسمه صفقة القرن، وخرجت بمصطلحات كبيرة مثل التمثيل الشرعي، والمشروع الوطني، ومصطلحات مسمومة ملغومة يتلاعب فيها فريق أوصلو". وأكد على أن السلطة فريق وهمي منبذ على المستوى الوطني، منوهاً إلى أن من صنع أوصلو لا ينبغي أن نعيد انتاجه لمرحلة قادمة.

تأسيس لحالة الانقسام



من ناحيتها أشارت النائب هدى نعيم، إلى أن اتفاقية أوصلو هي النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني التي تنازلت عن حقوقنا واعترفت للعدو بأرضنا، وحولت الاحتلال إلى شريك وجار بينما أبناء الشعب الفلسطيني يلاحقون بالسجن والمطاردة.

وتابعت: "الأجهزة الأمنية مهتمة بملاحقة المقاومين، وعملت على إضعاف أصدقائنا وحالة الممانعة العربية التي كانت تشكل سندا قويا لنا، وفتحت الباب أمام التنسيق العربي واستتت لحالة الانقسام الفلسطيني بين خيار المفاوضات وخيار المقاومة".

وأشارت إلى أن الانقسام تعمق بعد فوز حماس في الانتخابات لأن السلطة التي انشأتها أوصلو لم تتسع للوطنيين وغير قادرة على استيعاب فريق لا يؤمن بالتنسيق الأمني.

ومضت تقول "لتصحيح حالة المشروع الوطني يجب التخلص من أوصلو ومفرزاتها، ولن تنجح جهود المصالحة طالما فريق أوصلو يتحكم بشعبنا". وطلبت الأحرار من شعبنا تشكيل حلف وطني واستعادة منظمة التحرير التي خطفها فريق أوصلو وتفعل انتفاضة تعم كل أراضينا ضد الاحتلال.

صاحب الأرض يعطي أرضه للاحتلال بلا ثمن". وتابع "هذه ذكرى انسحاب العدو تحت ضربات المقاومة، وهذه الجلسة لها أبعادها، إن الثبات على الحقوق أصل في ديننا، وأوصلو جرمت المقاومة وفتحت الطريق أمام مرضى القلوب لفتح علاقات سرية وعلنية مع عصابات الصهيونية التي اغتصبت أرضنا".

ولفت النائب سلامة، إلى أن اتفاقية أوصلو جرأت الصهيونية أن يعلنوا أن أرض فلسطين أرض يهودية ليس لأحد حق فيها سواء كان مسلماً أو مسيحياً، وأعطت الضوء الأخضر للاحتلال أن يضع يده على أكبر قدر من الأرض وزادت نسبة استيلائهم على الأرض أضعاف ما قبل أوصلو.

وطالب بأن يكون التقرير وثيقة مترجمة وتوزع على السفارات والبرلمانات، وتسجيل اسم كل من كان له علاقة بأوصلو في صحيفة الخيانة، مطالباً أيضاً بتوزيع التقرير على مؤتمر القوى الوطنية الرافضة لاتفاق أوصلو المنوي عقده اليوم الخميس في مدينة غزة.

نكبة ثانية



من ناحيته قال النائب مشير المصري، إن اتفاقية أوصلو وبعد ربع قرن من تاريخها المشؤوم شكلت النكبة الفلسطينية الثانية وشكلت اليوم أولى خطوات صفقة القرن، مؤكداً أن أوصلو شكلت ضياع الأرض والقضية وهي أسوأ ما أنتجته منظمة التحرير، واصفاً السلطة بأنها تؤدي وظيفة أمنية بهدف حماية الاحتلال.

وتابع: "في الوقت الذي أوقفت فيه أمريكا الدعم للسلطة أبقفت على دعم الأجهزة الأمنية لكي تبقى حامية للاحتلال، بينما الموقف الوطني يفرض على السلطة اليوم عدم استقبال الدعم المالي لهذه الأجهزة".

ولفت إلى أن أوصلو شكلت بداية الانقسام الفلسطيني حيث سجلت خروج فريق من الكفاح المسلح إلى مشروع انهزامي وصناعة الفرقة والانقسام بين مكونات الشعب، وهو انقسام بين مشروع المقاومة والتنسيق.

ولفت إلى أن رسالة الجلسة البرلمانية المنعقدة على أرض مستوطنة نتساريم سابقاً في الذكرى 13 لاندحار الاحتلال عن القطاع، هي رسالة واضحة أن من حرر "نتساريم" سيحرر عاصمتهم المزعومة وسنحرر بالمقاومة القدس وفلسطين.

اتفاقية الدمار والخراب



أما النائب يوسف الشرافي، فقد لفت إلى أن اتفاق أوصلو جاء لنا ولقضيتنا بالدمار والخراب وطعن مقاومة شعبنا من الظهر، وأسست للانقسام والتهيه وشرعت بالتنسيق الأمني والتعامل مع الشباب والتعامل مع الأجهزة الأمنية الصهيونية.

وتابع: "وأعطت الاحتلال ضوءاً أخضر للتطبيع، ومن كوارث أوصلو اعتراف منظمة التحرير بالاحتلال والتنسيق الأمني يعتبر جوهر اتفاق أوصلو وتوفير بيئة مريحة للاحتلال في الضفة وعريضة للمستوطنين". وأكد أن اتفاقية أوصلو أهملت قضية اللاجئين



أما النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فقد أكد أن أوصلو كل تبعاته وحصاده مر، فمنظمة التحرير لم تكن جاهزة لإنجاز التحرير، وأوصلو بعد 25 عاماً لم تنقلنا إلى أي مكان سوى سلطة تتقزم بشكل يومي.

وأشار إلى أن "أوصلو" قبل أن تمزق الأرض مزقت القوى السياسية الفلسطينية، متساءلاً: لماذا لا نعلن عن سحب الاعتراف بأوصلو؟ ونلغي ارتباطنا بالاقتصاد الصهيوني واتفاقية باريس الاقتصادية؟ ولفت خريشة، إلى أن اتفاقية أوصلو فتحت الباب في كل عواصم العرب للاحتلال، وقال: "في ظل هذه الاتفاقية المشؤومة يتم بشكل يومي اقتحام المسجد الأقصى، وهدم البيوت، وقتل الأبرياء بدم بارد، الجميع يدرك حجم الكارثة التي أوقعتنا فيها أوصلو، البعض ما زال يغلب مصالحه الشخصية على المصلحة الوطنية العليا".

وشدد على أن المطلوب هو العمل بشكل جدي مع كل العالم للحفاظ على وكالة الغوث حتى عودتنا لأراضيها باعتبارها الشاهد الوحيد على نكبتنا، ومضى يقول: "أفتخر واعتز أن أمريكا أكبر دولة في التاريخ تحارب شعبنا المتمسك بحقه وثوابته، وتكشف عن وجهها الحقيقي وتعلن حرب علينا". وأكد على أن إسقاط أوصلو بحاجة لوحدة حقيقية والاعلان عن فشل مسيرة التسوية وانهاء الاتفاق وكل تداعياته.

أصبح العدو صديق

أما النائب إسماعيل الأشقر، فقد أشار إلى أن أخطر ما جلبته اتفاقية أوصلو أنها شوهدت العقيدة الأمنية عند منتسبي الأجهزة الأمنية، فأصبح العدو صديق، والخيانة للوطن والشعب أصبحت مصلحة وطنية، والتنسيق الأمني أصبح منهجاً وسلوكاً وعقيدة مقدسة، وأوقفت ملاحقة العملاء والخونة مما أتاح لهم التغلغل في صفوف الأجهزة الأمنية وتمكنوا من الوصول لمناصب عليا في الأجهزة الأمنية ومارسوا قتل وتعذيب للمجاهدين.

وتابع: "إن من يعتبر التنسيق الأمني مقدساً لا يمثلني، ومن ربط مصالحه الشخصية بالاحتلال ومن أضع القدس، وتآمر على الشهداء والجرحى، وحاصر الشعب وحاصر غزة لا يمثلني، معلناً أن عباس وزمرته وقيادة المقاطعة لا يمثلون أحد من شعبنا وهم مجموعة لصوص مغتصبين للسلطة.

وأكد على أن المقاومة هي الممثل الشرعي والوحيد لقضيتنا العادلة، ويجب التمسك بها كخيار استراتيجي لشعبنا وقضيته.

فاقت وعد بلفور



من طرفه وصف النائب سالم سلامة، ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية في أوصلو بالكارثية التي فاقت وعد بلفور المشؤوم، مستدركا بقوله: "أوصلو جعلت

ظاهرة قارون



بدوره وصف النائب يونس الأسطل، اتفاقية أوصلو بأنها ظاهرة قارون، وأضاف نحن إزاء هذه الاتفاقية المشؤومة لسنا أمام اجتهاد سياسي وإنما أمام ظاهرة قارون، منوهاً إلى أن أصحاب أوصلو قد اتخذوا من اليهود والنصارى أولياء

وعلينا بالتالي البراءة منهم. وأشار إلى أن اتفاقية أوصلو قد نسفت ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وقضت على البنية العسكرية الأساسية لشعبنا، منوهاً إلى أنها جاءت لإنقاذ الاحتلال من الانتفاضة الأولى، لافتاً إلى اجتماع مهم كان قد عقد قبيل أوصلو مع لفيق من رجالات منظمة التحرير، هذا الاجتماع حمل القيادة الصهيونية على توقيع أوصلو بأريحية تامة.

وذكر الأسطل، ببعض ما وصفه بالجوانب الإيجابية للاتفاقية منها، فضح الزاعمين بأنهم مناضلين، وظهور علاقاتهم مع الاحتلال وقادته، مشيراً لرحيل الاحتلال عن غزة، ومعقباً على ذلك بأن المقاومة استطاعت أن تكنس الاحتلال في غزة وهي على موعد قريب على كنسه من القدس، مؤكداً أن المقاومة هي التجارة الوطنية الرابحة، داعياً لتطوير أدوات المقاومة وخاصة مسيرات العودة.

جريمة سياسية كبرى



من ناحيته أكد النائب يحيى العبادسة، أن منظمة التحرير ارتكبت جريمة سياسية كبرى بتوقيعها اتفاقية أوصلو، وتابع بالقول: "لم يكتب التاريخ أنه وجدت حركة تحرر تنازلت للمحتل عن أرضها ووجودها ومستقبلها إلا منظمة التحرير".

وأشار إلى أن ما قامت به منظمة التحرير بتوقيع "أوصلو" ينفي مبرر وجودها واستمرارها، حيث قامت بالتنازل الطوعي عن فلسطين وجعلت أراضي السلطة قضية متنازع عليها يتم حسمها من خلال التفاوض".

وقال: "أوصلو لم تستطع تحرر شبر واحد من أرض فلسطين بعد 25 سنة من تاريخ الاتفاقية، وأنهت القدس واللاجئين ووحدة شعبنا، وضحت بكل ما يتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية من أجل أن يبق عار التنسيق الأمني وجريمة التخابر مع الاحتلال وتبقى المصالح الشخصية تختطف كل الحالة الفلسطينية".

وأكد أن عدد المغتصبين الصهيونية في الضفة الغربية قبيل أوصلو كان "105" آلاف مستوطن، وأصبح الآن "850" ألف وهو عدد تمت مضاعفته تحت حماية جيش دايتون.

وشدد على ضرورة المراجعة الوطنية الشاملة لكل هذا المسار، والبدء في إعادة حركة التحرير الفلسطيني على أساس سليم وأهداف وطنية مرتبطة بقضية التحرير وحق تقرير المصير، وطالب بتخوين وتجريم التنسيق الأمني وعزل المنسقين أمنياً وتقديمهم للمحاكمات الثورية.

الحصاد المر

نواب: التنسيق الأمني خيانة والاعتقالات السياسية مرفوضة وطنياً



النائب مبارك: الاعتقالات السياسية ظاهرة مرفوضة وباطلة ومدانة



الحليقة: السلطة تتخذ من التنسيق الأمني منهجا تقديسه



النائب الشرافي: التنسيق الأمني مع الاحتلال خيانة للوطن



النائب أبو دقة: اعتقالات الضفة من ثمرات تنسيق عباس الأمني مع الاحتلال

من أبناء شعبنا في القدس والضفة، داعين السلطة للتراجع عن نهجها القمعي والتسلطي، جاءت أقوال النواب في تصريحات صحفية منفصلة أدلوا بها لوسائل إعلامية مختلفة، "البرلمان" تابعت تلك التصريحات وأعدت التقرير التالي:

أدان نواب في المجلس التشريعي سياسات السلطة في رام الله، وجرموا التنسيق الأمني مع الاحتلال واعتبروه خيانة وطنية، كما رفضوا الاعتقالات السياسية التي تمارسها أجهزة أمن الضفة الغربية المحتلة بحق المقاومين والطلبة والنشطاء

طلابية، منوهاً أنها عبارة عن التزام أمني وقعت عليه السلطة للسيطرة التامة على الفلسطينيين. وطالب قيادة السلطة بالكف عن هذه الممارسات وعدم التغول على الشعب، مؤكداً أن الناس لها كرامة ولن تقف مستسلمة لهذه الإجراءات وستعمل علة مواجهتها، موضحاً أن هناك أصواتاً وطنية وإسلامية وقيادات مسيحية خرجت في الأونة الأخيرة تطالب بوقف هذه الإجراءات الظالمة بحق أبناء شعبنا، وعدم التمادي فيها لأنها ستؤدي لمزيد من الاحتقان في الشارع الفلسطيني.

مسلماً على أبنائنا تمنع معظمهم من أن يؤدي دوره في مجتمعه ومحيطه، كما تفقد البعض الآخر معيلاً في ظل بدء موسم المدارس وحاجة الأبناء لوجود آبائهم، مشدداً على أن هذه الاعتقالات تضرب النسيج الوطني، وتصب في تفتيت الجبهة الداخلية وانهارها، ما يسهل الاستسلام أمام المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا. وأضاف مبارك، أنه ومنذ بدء ظاهرة الاعتقالات السياسية تمارسها السلطة بهدف منع أي محاولة مواجهة حتى لو كانت سلمية أو ممارسة أنشطة

ووقفها لأنها كالسيف المسلط على رقاب الشعب الفلسطيني، مستنكراً استمرار عقوبات عباس الإجرامية بحق قطاع غزة، ومعتبراً أن التنسيق الأمني أحد بنود اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" عام 1993، وينص على تبادل المعلومات بين الأمن الفلسطيني وأجهزة الاحتلال. وندد بتصريحات محمود عباس، التي اعتبر فيها أن التنسيق الأمني مع الاحتلال "مقدساً"، ومجرماً لقاءاته مع قيادات العدو الصهيوني وخاصة رئيس الشاباك.

بدوره وصف النائب يونس أبو دقة، حملة الاعتقالات المسعورة التي يشنها الاحتلال في الضفة الغربية والتي طالت عدداً من المواطنين بالحملات الإجرامية من ثمرات التنسيق الأمني الذي تمارسه سلطة عباس.

وقال النائب أبو دقة: "تصريحات عباس السابقة عن التنسيق الأمني واجتماعه بشكل دوري برئيس الشاباك، لهو دليل قاطع على وصول التنسيق الأمني نسبة 99% ويدل على التنسيق المطلق في الاعتقالات حتى تمرر صفقة القرن والتي يخطط لها الأمريكان والاحتلال بالتنسيق مع سلطة المقاطعة" وأكد أبو دقة، أن عباس وأجهزته الأمنية في الضفة شركاء في صفقة القرن جنباً إلى جنب مع دولة الاحتلال والإدارة الأمريكية، مطالباً أهلنا في الضفة الغربية بالانتفاض ضد هذا الطاغية الذي تجبر على الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن عباس باع القضية وباع الشعب الفلسطيني بالكامل وهو موظف عند الشاباك الصهيوني، ويجب على الشعب الانتفاض في وجهه وانهاء سلطته التي وصفها بغير الشرعية، داعياً المقاومة في الضفة أن تعمل ضد العدو الصهيوني وتوجه سهامها ضده، مؤكداً أن عباس هم الوحيد الذي لا يقتل أي صهيوني ولا يهجم أبناء شعبه ولا حتى الأجهزة الأمنية التي يسيطر عليها بل يهجم أن يحافظ على الدم الصهيوني أكثر من الدم الفلسطيني.

من ناحيته اعتبر النائب يوسف الشرافي، لقاءات التنسيق الأمني المستمرة التي يعقدها محمود عباس مع رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي، خيانة لله والوطن والشعب الفلسطيني.

وقال النائب الشرافي: "إن التنسيق الأمني خيانة للدين والوطن والقضية والشعب، فالممنسقون أمنياً لا يستوعبون الآخر، بل يستوعبوا أن يكونوا عملاء للاحتلال بكل ما تعني هذه الكلمة".

وأضاف لا بد أن تتحرك الجماهير في الضفة الغربية لمواجهة التنسيق الأمني ومحاربه، مؤكداً على ضرورة المصالحة، مشيداً بتأكيد قيادة حماس على أن فلسطين بحاجة لتكاتف الجهود كلها وتضافر جهود الجميع من أجل المصلحة العليا لشعبنا الفلسطيني.

وأشار إلى أن التنسيق الأمني مع الاحتلال جريمة يجب ألا يتم الصمت عليها بل يجب محاربتها

خريشة: على السلطة إعادة رواتب الأسرى



أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، انحياز غالبية أعضاء التشريعي لمطالب الأسرى لتجربتهم الشخصية المبنية على الاعتقال، مطالباً بحماية الأسرى والوقوف بجانب عائلاتهم. وقال إن: "القضية الفلسطينية تمر في أقسى مراحلها، ونحن نخوض المعارك في كل الأماكن في الضفة وغزة، ونحن بحاجة لكل فلسطيني مهما كان عمره وموقعه للوقوف بوجه الاحتلال، حتى تتمكن من مقارعة الاحتلال وافشال مخططاته الرامية لسرقة الوطن وتشريد المواطن، وتهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية والعربية واستبدالها بمعالم يهودية مزورة".

جاءت تصريحات خريشة تضامناً مع الأسرى المقطوعة رواتبهم والذين أعلنوا شروعهم في إضراب مفتوح عن الطعام أمام مقر وزارة الأسرى برام الله، للمطالبة بإعادة رواتبهم المقطوعة منذ 11 سنة.

وخاصة خريشة، محمود عباس، بقوله: "يا سيادة الرئيس هناك 35 أسيراً مقطوعة رواتبهم فهل اتخذت موقفاً وطنياً بإنصافهم وإعادة رواتبهم". وكشف أنه جرى ابتزاز المحررين للعمل كمندوبين للأجهزة الأمنية والإصطاف مع طرف دون آخر، وتحملهم مسؤولية الانقسام والفشل السياسي.

وأوضح أن التسوية والمماطلة من الجهات الرسمية كانت ولا تزال سيد الموقف؛ ما جعل الأسرى مضطرين للإضراب عن الطعام لعدم صرف رواتبنا المقطوعة. يذكر أن نحو 40 أسيراً في سجون الاحتلال خاضوا الشهر الماضي إضراباً مفتوحاً عن الطعام لأكثر من 26 يوماً رفضاً لقرار السلطة بوقف المخصصات المالية لأسرى قطاع غزة وأسرى محررون.

نواب كتلة فتح التيار الإصلاحي يزورون معهد الأمل للأيتام



آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

لعنة أوسلو

منذ توقيع اتفاقية أوسلو قبل 25 سنة في العاصمة النرويجية ونحن كشعب فلسطيني تلاحقنا اللعنات المتلاحقة والمتتالية، بفعل هذه الاتفاقية المشؤومة التي بموجبها تم الاتفاق على إنشاء السلطة الفلسطينية لتكون وكيلاً أمنياً حصرياً للاحتلال البغيض، ولتوكل لها ولأجهزتها الأمنية الناشئة مهمة ملاحقة المقاومة وافشال كل الجهود الرامية لمجابهة المحتل الغاصب، لقد انضوت الاتفاقية على موضوعات خطيرة من شأنها تحجيم القضية الفلسطينية وتهميشها دولياً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

الاعتراف الخطير

وبناءً على الاتفاقية المشؤومة المذكورة وجه السيد ياسر عرفات، رحمه الله، رسالة باسم منظمة التحرير الفلسطينية تضمنت الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ومن ثم قبول قرار مجلس الأمن رقم 242، ونبذ استخدام الإرهاب والعنف أيضاً، وتعهد بإزالة بنود موجودة في الميثاق الفلسطيني تدعو للقضاء على إسرائيل، كما تخلت منظمة التحرير الفلسطينية في ذات الرسالة عن مطالبة الشعب الفلسطيني بنسبة 78% من فلسطين التاريخية التي عاشوا فيها لقرون من خلال الاعتراف بإسرائيل.

قابل ذلك رسالة وجهها إسحاق رابين رئيس وزراء العدو، في اليوم التالي لرسالة أبو عمار، تضمنت اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها ممثلاً للشعب الفلسطيني، كما أعلن عن نية إسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كان من ضمنه اعتراف إسرائيل بالمطالب الفلسطينية بتقرير المصير، والاستقلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولعل هذا الأمر يعد واحداً من أخطر مواد الاتفاقية.

التنسيق الأمني

لقد ألزمت الاتفاقية الجانب الفلسطيني بممارسة التنسيق الأمني مع المحتل، وتبادل المعلومات الأمنية بهدف حماية كيان الاحتلال والعمل من أجل استمرار وجوده على أرضنا، والخطر في هذا الأمر أننا أصبحنا نحن من يسعى لحماية الاحتلال وإطالة عمره وبقائه، بعدما كنا نقاومه ونقاتله في كل مكان يتواجد فيه على أرضنا المقدسة.

كما أن التنسيق الأمني يلزم أجهزة أمن السلطة بتوفير الحماية لجنود الاحتلال ومستوطنيه وخاصة في الضفة الغربية المحتلة، ومن هنا أخذت السلطة وأزمها بإعادة من يضل طريقه من جنود الاحتلال ويدخل للأراضي التي تسيطر عليها السلطة، لعل هذه المعلومات تعد أبسط ما في التنسيق الأمني إذا ما قورنت بالخطورة الاستراتيجية للتنسيق على المواطن وجوهر القضية.

تحجيم الوطن

بعدما كانت قضيتنا عالمية، أخذت تتناقص الأهمية فيها من العالمية إلى الإسلامية، ثم العربية، وحصرتها اتفاقية أوسلو بجزء من الوطن الفلسطيني لا يتجاوز ما نسبته 22% من أرضنا التاريخية، ولم يكتفي الاحتلال بذلك بل لاحقنا ليتغول على هذه النسبة التي تسيطر عليها السلطة، وذلك بالاستيطان وقضم الأرض والسيطرة على المقدرات الطبيعية، وما يرافق ذلك من تقطيع للأرض وفصل للمدن وجعلها متناثرة متباعدة بهدف افشال فكرة حل الدولتين وقبره للأبد، وفرض واقع جديد على الأرض من شأنه خدمة الكيان الصهيوني على حساب حريتنا وأرضنا ومشروعنا الوطني.

وليس فكرة إلحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية عنا ببعيد، الأمر الذي يهدف لقتل أي كيان سياسي لنا على أرضنا.

فرصة الخلاص

إنني أرى أن الفرصة مواتية للخلاص من هذه الاتفاقية الملعونة، وخاصة أمام ممارسات إدارة ترامب، غير المسبوقة بحق شعبنا وقضيتنا، والعداء التي تمارسه أمريكا بحقنا، أرى فعلاً أن الفرصة باتت مهيئة للخلاص من أسلو والتحرر من قيودها السياسية والأمنية والإدارية والقانونية والاقتصادية، بما في ذلك وقف التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال، ووقف العمل باتفاقية باريس الاقتصادية، سيئة السمعة والصيت، وكذلك فك ارتباط سجل السكان وسجل الأراضي، وتحريرهما من سيطرة الجانب الإسرائيلي، وهو أمر غير مستوعب، وصلاً لإلغاء الاتفاقية بالكامل واستعادة الوطن المسلوب.



الفجر بات قريباً، وشعبنا الفلسطيني سينتصر رغم كافة المعوقات، مؤكداً على أن الظروف المحيطة بشعبنا رغم قسوتها وصعوبتها، لن تدفعه إلا نحو الحفاظ على إرثه الوطني والنضالي.

بدوره، رحب الأعرج، بوفد كتلة "فتح" البرلمانية، مقدماً الشكر للنواب على زيارتهم للمعهد، معتبراً ذلك لافتة إنسانية تعبر عن الانتماء الوطني والشعور بالمسؤولية تجاه مختلف فئات المجتمع الفلسطيني.

وشدد على أهمية الزيارة لما لها من تأثير على حياة الأطفال المقيمين بالمعهد، معبراً عن امتنان مجلس إدارة المعهد لوفد النواب، لزيارته الكريمة.

من جهته، عبر النائب يحيى شامية، خلال كلمة القاها نيابة عن النواب، عن تقديره الكبير للجهود التي يقدمها معهد الأمل للأيتام، مشيراً إلى أن هذه الجهود استطاعت أن تحول مسار حياة جزء مهم من أبناء الشعب الفلسطيني نحو النجاح والتفاعل مع المجتمع.

وأكد شامية، على أن الواجب الوطني والإنساني وشعور النواب بالمسؤولية تجاه أبناء شعبهم، دفعهم لإطلاق حملة "سواعد الخير"، من أجل الحفاظ على هذا الصرح الكبير وكافة المؤسسات التي تقدم الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني.

وفي ختام حديثه، قال شامية: إن "بزوغ

زار وفد من كتلة "فتح" البرلمانية التيار الإصلاحي، معهد الأمل للأيتام في مدينة غزة، وضم الوفد كلا من النواب: رجائي بركة، وإبراهيم المصدر، ويحيى شامية، ونعيمة الشيخ علي، وكان في استقبالهم نائب رئيس مجلس الإدارة عماد الأعرج، وتأتي الزيارة في إطار حملة "سواعد الخير" التي ينفذها نواب حركة فتح بهدف تفقد المؤسسات الوطنية.

وقدم النواب خلال الزيارة، قرطاسية تكفي الأطفال المقيمين داخل المعهد لمدة عام دراسي متواصل، بالإضافة إلى مواد تنظيف لسد حاجيات المعهد والأطفال المقيمين به لمدة ثلاثة شهور.

النائب بدر: عباس يسعى للسيطرة على مجلس القضاء الأعلى



الفلسطينية بكافة مكوناتها أمام فراغ دستوري وتشريعي وقانوني".

ونوه بدر، إلى أن القانون لا يجيز لرئيس السلطة أن يشكل لجنة من خارج مجلس القضاء الأعلى لتقييم القضاة وعزلهم وفق أهوائه ومصالحه الشخصية على اعتبار أن مجلس القضاء كيان اعتباري مستقل بذاته ومنفصل عن أي سلطات تابعة للدولة، في إشارة لتصرفات وقرارات عباس الأخيرة بشأن المؤسسات والمرافق القضائية.

وتابع بقوله: "إن المساس بالسلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية سيخلق واقعا جديدا يقوم على مبدأ إقصاء كل من يعارض قرارات السلطة التنفيذية، وهذا ما سيضع الحالة الفلسطينية أمام تحد جديد قد ينسف كل القوانين والمسوغات التي ينص عليها الدستور والقانون الأساسي الذي ينص على مبدأ فصل السلطات ويضع السلطة

اتهم النائب في المجلس التشريعي محمد بدر، رئيس السلطة محمود عباس، بالسعي للسيطرة على المؤسسات القضائية والتشريعية في البلاد وتكريس كل مقاليد وأدوات الحكم في يده واستبعاد كافة الخيارات والشخصيات الوطنية، واصفاً ذلك بالانتهاك الخطير للقانون الأساسي.

وقال بدر، وهو نائب رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، في تصريح صحفي صدر عنه مؤخراً: "إن طريقة إدارة رئيس السلطة محمود عباس، للمؤسسات القضائية والتشريعية الفلسطينية، تهدف بشكل أساسي لخدمة بقاءه في السلطة وحماية أبنائه وعائلته من الملاحقات القانونية في المستقبل بالإضافة لتوفير الحماية لمعاونيه الفاسدين".



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الحدوح أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN